العدالة الاجتماعية يجب أن تكون ركيزة في الإصلاحات الاقتصادية العربية

أبسط قواعد الإنصاف

عمال باليومية يصبون الخرسانة في السليمانية، العراق.

ندى الناشف وزافيريس تزاناتوس

رحمة رفعت، مصرية قاهرية من النشطاء في العمل النقابي، أمضت عشرات السنوات في كفاح من أجل العدالة الاجتماعية.

تقول رحمة: «ألقي القبض علي لأول مرة في عام ١٩٧٧ وأنا أشارك في الاحتجاجات المعارضة لارتفاع أسعار الخبز في عهد الرئيس أنور السادات. وظللت محتجزة ستة أشهر.»

ومنذ ذلك الحين، ألقي القبض على رحمة عدة مرات آخرها أثناء احتجاجات ٢٥ يناير ٢٠١١ التي تمخضت عن أول حكومة منتخبة ديمقراطياً في مصر. وعن تلك الفترة تقول: «ذهبنا إلى ميدان التحرير لرفض المهانة التي تتجسد في البطالة والظلم.»

وكان إنشاء الاتحاد المصري للنقابات المستقلة نتيجة من نتائج هذه الاحتجاجات الشعبية، مما أنهى ستة عقود من احتكار الدولة للحركة النقابية. ومنذ ذلك الحين ظهر عدد كبير من النقابات المستقلة.

ولكن الثورة لم تنته بعد بالنسبة لرحمة والنشطاء الآخرين .. ليس قبل أن يصبح العمال وأصحاب الأعمال والمجتمع المدني أطرافاً مشاركة في عملية صنع السياسات.

تقول رحمة: «يجب رفع القيود عن النقابات وإجراء حوار مجتمعي جاد إذا كنا نريد أن نجعل مصر موطناً لكل المصريين. ويجب أن تسير السياسة بجانب الاقتصاد – هذا أمر مفروغ منه.»

عامة الناس

لم يكن للربيع العربي بوادر تُذكر. فقد كان هناك توافق في الآراء على أن الحكومات العربية تسلك المسار الصحيح اقتصادياً، وإن لم يكن سياسياً – بتركيزها على «الإصلاحات الاقتصادية الآن والسياسية لاحقاً». فكانت هذه الحكومات - وفي مقدمتها تونس ومصر - تعمل على تنفيذ الإصلاحات الداعمة للسوق والمنتظرة منذ وقت طويل، وكانت اقتصاداتها تحقق نمواً سريعاً نسبياً، حتى أن البعض تحدث عن تحقيق «نهضة عربية.»

ولكن هذا التوصيف للواقع العربي لم يرصد أهم ما يشغل معظم الناس بالفعل، وهو العمل الكريم، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية على نحو عادل، والدعم اللازم في سن الشيخوخة، وحكومة تخضع للمساءلة، والمشاركة في تحديد كيفية إدارة البلاد. ذلك أنه تغاضى عن عقدين من السياسات الاقتصادية غير الصائبة والتراجع المستمر في مستوى الحماية الاجتماعية وعدم وجود حوار مجتمعي مؤسسي بين الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال وفئات المجتمع الأخرى. وبدلاً من ذلك، انصب التركيز على مجموعة ضيقة من مؤشرات الأوضاع الداعمة للسوق مثل معدل الخصخصة والانفتاح التجاري وخفض الدين والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعندما نظر صناع السياسات إلى المؤشرات الصحيحة بالفعل، أخطأوا تفسيرها في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، نجد أن

التركيز على ارتفاع البطالة بين الشباب اقترن بإغفال لمعدل البطالة بين الكبار الذي يمثل أعلى معدل في العالم. والواقع أن الأعداد الكبيرة من العمالة الشابة تمثل فرصة ديمغرافية يمكن أن تساهم في معدل النمو الاقتصادي إذا أحسن استخدامها. وقد كانت جودة التعليم في المنطقة منخفضة بالفعل، ولكن الأهم هو الطابع غير المتطور للإنتاج الذي ظل لا يتطلب إلا مستويات منخفضة من التعليم والمهارة.

وفي سياق تراجع الحماية الاجتماعية وغياب الحوار المجتمعي، تحسنت مستويات المعيشة بالنسبة للبعض، لكن معظم المواطنين العرب لم يحصدوا ثمار التحرر الاقتصادي. فقد فشلت التنمية في مساعدة الأغلبية العظمى من السكان ولم تتمكن من تلبية تطلعات العدد المتزايد من العرب المتعلمين. وعانى المواطنون العرب – الشباب والكبار – من زيادة الإحساس بالغربة وعدم الأمان.

ليس بالسرعة الكافية

خرجت الحكومات العربية من «العقد المفقود» في الثمانينات ـ الحقبة التي شهدت تباطؤاً إقليمياً نتيجة انخفاض أسعار النفط ـ بمجموعة كبيرة من الإصلاحات لمعالجة الركود في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، أو حتى انخفاضه، وارتفاع أعباء المالية العامة وبطء نمو الإنتاجية وانخفاض القدرة التنافسية. غير أن هذه التدابير هددت العقد الاجتماعي القائم بين الحكام العرب ومواطنيهم ـ وهو اتفاق مبادلة غير معلن يتنازل فيه المواطنون عن الحرية السياسية مقابل الحصول على وظائف في القطاع العام وخدمات عامة ومعونات من الدولة.

وأجرت حكومات المنطقة إصلاحات اقتصادية في أوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة بدءاً من أوائل التسعينات، فحققت بذلك بعض الأهداف مثل خفض الديون والتضخم. وبدأت الاقتصادات العربية تحقق نمواً أسرع مع بداية هذا القرن، حيث بلغ متوسط النمو ٥٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ورغم أن هذه المعدلات لم تكن مسبوقة، فقد كانت أقل من معدلات النمو في أي منطقة أخرى باستثناء أمريكا اللاتينية.

الرسم البياني ١

مستوى غير ملموس

نمو متوسط الدخل الفردي ومستوى الصوت والمساءلة منخفضان في الدول العربية.

(٪، النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٠–٢٠١١)

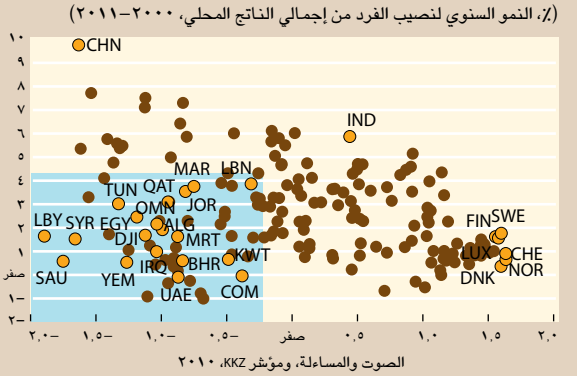

الصوت والمساءلة، ومؤشر KKZ، ٢٠١٠

المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي».

ملحوظة: ALG = الجزائر، CHE = سويسرا، CHN = الصين، COM = جزر القمر، DJI = جيبوتي، DNK = الدانمرك، EGY = مصر، FIN = فنلندا، IND = الهند، IRQ = العراق، JOR = الأردن، KWT =الكويت، LBN = لبنان، LBY = ليبيا، LUX = لكسمبرغ، MAR = المغرب، MRT = موريتانيا، NOR = النرويج، OMN = عمان، QAT = قطر، SAU = المملكة العربية السعودية، SWE = السويد، SYR = سورية، TUN = تونس، UAE = الإمارات العربية المتحدة، YEM = اليمن، KKZ =مؤشر Kaufmann و Kraay و Zoido-Lobaton ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية.

والأكثر إثارة للقلق هو أن المنطقة العربية جمعت بين أقل معدلات النمو في نصيب الفرد من الدخل وأدنى معدلات المشاركة بالرأي والمساءلة (انظر الرسم البياني ١). ويعني هذا أن المواطنين لم يكونوا يشاركون في صنع السياسات. وظلت الحكومات غافلة عن الأثر الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية ومتغافلة عن المطالبات التي تدعو لنظم حوكمة تقوم على المساءلة.

معاناة القطاع الخاص

كانت زيادة الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص هي ركيزة الإصلاحات الاقتصادية التي عملت الدول العربية على إجرائها في التسعينات. وترافقت الخصخصة، أو بعبارة أدق بيع الشركات المملوكة للدولة، مع انفتاح الحسابات الرأسمالية وضبط أوضاع المالية العامة من خلال خفض الإنفاق. وكان مقياس نجاح السياسات التجارية هو «مدى انفتاحها» وليس مدى دعمها للنمو الشامل والقابل للاستمرار. وعلى عكس التوقعات، لم يحقق القطاع الخاص الذي أعيد تنشيطه مكاسب كافية تصل إلى الطبقة المتوسطة والفقراء.

وخفضت الحكومات الاستثمارات العامة على افتراض أنها تزاحم الاستثمارات الخاصة. ولكن مجموع الاستثمارات ظل منخفضاً في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، كانت الاستثمارات موجهة للقطاعات التي تحقق عائدات سريعة لقلة قليلة فقط، مثل قطاعات التمويل والتجارة والعقارات. وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بالفعل ولكن ليس بنفس معدلات الزيادة التي تحققت في مناطق أخرى. وفي عالم يزداد اتجاهاً نحو العولمة، لا يكون المهم هو مدى السرعة التي نتحرك بها بل مدى سرعة حركتنا مقارنة بالآخرين.

ويتطلب نجاح الخصخصة سياسات تجارية ومالية سليمة وكذلك سياسات سليمة للاستثمار الأجنبي، مع توافر الشفافية والأسواق الرأسمالية المتطورة بالقدر الكافي، وما يصاحب ذلك من إصلاحات مؤسسية. وهذه العوامل افتقرت إليها المنطقة العربية إلى حد كبير. وجاء تراجع دور الدولة بدون مراعاة للأثر الذي يقع على القطاع الاجتماعي نتيجة تحويل مهمة الخدمات العامة إلى المشغلين من القطاع الخاص.

الرسم البياني ٢

معوقات عالية

قيود الاستثمار في الشرق الأوسط حادة وواسعة النطاق.

(احتمال مواجهة قيد معين على الاستثمار في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٪)

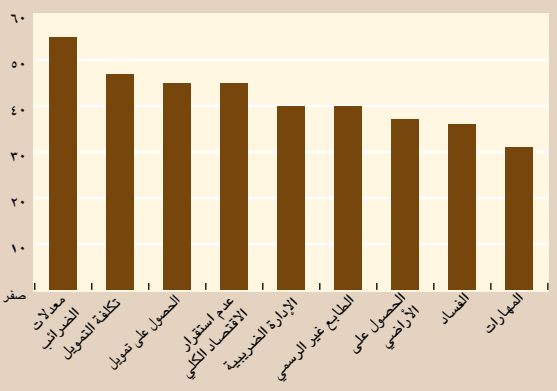

المصدر: البنك الدولي، تقارير تقييم مناخ الاستثمار.

وظل القطاع الخاص مقيداً بدرجة كبيرة. وتراجعت المنافسة، وكان عدد الكيانات المتنافسة في المنطقة هو الأقل ـ بعد إفريقيا ـ في مجال الصناعة المحلية، كما كان متوسط عمر شركات التصنيع في المنطقة هو الأكبر (عدا في الاقتصادات مرتفعة الدخل). ولم يكن انخفاض مهارات السكان هو العائق أمام المستثمرين وإنما الضرائب والفساد وعدم إتاحة التمويل والأراضي (انظر الرسم البياني ٢). ولم تزد الإنتاجية في المنطقة إلا بدرجة طفيفة وظلت أقل من المتوسط العالمي.

الكم مقابل الكيف

انخفضت البطالة في البلدان العربية منذ التسعينات، وخاصة بين الشباب، بفضل خلق فرص العمل وكذلك بسبب تغير الخصائص الديمغرافية. ومع ما شهدته المنطقة من توقف زيادة عدد السكان في سن العمل منذ أكثر من عشر سنوات، بدأ التراجع في معدل زيادة القوى العاملة، على الرغم من زيادة عدد الإناث اللاتي انضممن إلى سوق العمل.

ولكن الوظائف ظلت مركزة في القطاعات منخفضة الإنتاجية مثل الزراعة والخدمات وفي الاقتصاد غير الرسمي. ونتيجة لذلك، كانت المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي أثرت فيها إعادة توزيع العمالة عبر القطاعات تأثيراً سلبياً على نمو الإنتاجية. فقد انخفضت نسبة العاملين الفقراء مع مرور الوقت ولكن بوتيرة أبطأ من المناطق الأخرى، وظلت النساء العاملات في وظائف منخفضة الجودة يشكلن النسبة الأعلى على مستوى العالم مقارنة بالرجال. والأكثر من ذلك أن مساهمة الأجور في إجمالي الناتج المحلي انخفضت بسرعة أكبر من بقية أنحاء العالم (انظر الرسم البياني ٣)، مما يشير إلى التناقص المستمر في نصيب العمال من المكاسب المتنامية.

ومع مرور الوقت انخفضت نسبة الشباب إلى الكبار، وهو اتجاه عام بدأ في الثمانينات في شمال إفريقيا وفي منتصف التسعينات في الشرق الأوسط. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي ـ البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ـ نجد أن نسبة الشباب إلى الكبار تقل بالفعل عن المتوسط العالمي.

وقد ساعدت زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في خفض نسبة الشباب في سوق العمل وأدت في نفس الوقت إلى تسليحهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل. وفي الواقع، انخفضت بطالة الشباب أكثر من بطالة الكبار في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولذلك، فإن التفسير العام الذي يقول بأن الربيع العربي كان نتيجة وجود «عدد كبير جداً من الشباب العاطل»، لا يعبر عن الصورة الكاملة. بل إن عدد الشباب كان أكبر في التسعينات كما كانت نسبة العاطلين منهم أكبر من الكبار مقارنة بما كان عليه الحال في بداية الربيع العربي. ومع ذلك، فإن معدل البطالة المرتفع في المنطقة العربية يعزى في جانب كبير منه إلى معدل البطالة شديد الارتفاع بين الإناث، وخاصة الشابات والمتعلمات.

وبالرغم من أن البطالة عادة ما تنخفض مع زيادة دخل الأسرة، فإن البطالة في المنطقة العربية تؤثر على الأسر في جميع فئات الدخل بصورة تكاد تكون موحدة. وتصل البطالة إلى معدلات مرتفعة بين المتعلمين الباحثين عن عمل، وعند حصولهم على وظيفة يتقاضون مدفوعات إضافية زهيدة مقابل مؤهلاتهم العلمية ـ وهو ما يعرف بعلاوة الأجر. ويمكن إرجاع ذلك بصفة جزئية إلى انخفاض جودة التعليم أو عدم التوافق بين المهارات المتوافرة ومتطلبات سوق العمل. غير أن السبب الأرجح هو زيادة عرض القوى العاملة الباحثة عن فرص عمل من الحاصلين على التعليم المناسب (من حيث متطلبات الإنتاج المحلي) بعد الزيادة الهائلة في معدل الالتحاق بالتعليم في المنطقة منذ الستينات، وخاصة بالنسبة للإناث. وأخيراً، فإن معدلات هجرة ذوي المهارات هي من أعلى المعدلات على مستوى العالم. ويبدو أن العرب الباحثين عن فرص العمل قادرون على استيفاء متطلبات التوظيف في الاقتصادات الخارجية الأكثر تطوراً ولكنهم لا يجدون عملاً لائقاً في بلادهم.

ويعتبر نقص المهارات من أقل الشواغل بالنسبة لأرباب العمل العرب (الرسم البياني ٢)، كما أن نسبة الشركات العربية التي توفر التدريب هي الأقل على مستوى العالم. وهذا يؤيد الرأي القائل بأن القطاع الخاص لا يتنافس من خلال تدابير تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإنما باستخدام أساليب سياسية مستغلة.

مساعدة أقل للفقراء

تشير معظم المقاييس إلى عدم زيادة الفقر في المنطقة العربية منذ التسعينات، بل وانخفاضه في بعض الحالات، وإن كان بمعدل أبطأ من بقية أنحاء العالم. ولكن انخفاض مساهمة الأجور في إجمالي الناتج المحلي (بنسبة ٢١٪ في الشرق الأوسط و ٣٤٪ في شمال إفريقيا، الرسم البياني ٣) والتصورات المتعلقة بتزايد عدم المساواة في توزيع الثروة أدت إلى زيادة الشعور بالإقصاء الناشئ عن استحواذ الصفوة على مكاسب الخصخصة.

وكانت الحماية الاجتماعية تقدَّم من خلال منافع مرتبطة بالعمل في القطاع العام، وأشكال مختلفة من الدعم، وإتاحة الاستفادة من خدمات تعليمية وصحية متزايدة، وإن كانت منخفضة الجودة. وقد أدى ذلك إلى استنزاف الموازنات العامة، مما تطلب إجراء إصلاحات اقتصادية تسببت في خفض الخدمات العامة والحد من قدرة الدولة على العمل كملاذ أخير لتوظيف العمالة.

وكان كثير من الإصلاحات منطقياً. فالدعم المعمم على أسعار الغذاء أو الطاقة، على سبيل المثال، لم يكن يعود بنفع كبير على الفقراء، وكانت المنافع تأتي في الأساس من خلال العمل في القطاع الرسمي، وخاصة القطاع العام. غير أن تخفيضات الإنفاق كانت شديدة القسوة ـ وغير مصحوبة بتدابير تخفف من وطأتها من خلال الحماية الاجتماعية الفعالة والقابلة للاستمرار. وقد تدخل القطاع الخاص لتقديم المساعدة بشكل انتقائي، وسرعان ما سادت ممارسات الأعمال التجارية الإقصائية.

ولم يكن يُنظَر إلى إصلاح نظام معاشات التقاعد باعتباره ضماناً لتغطية احتياجات الشيخوخة بقدر ما كان يعتبر وسيلة لدعم الأسواق الرأسمالية. (لم يتم الاعتراف بمساوئ الأسواق الرأسمالية غير الخاضعة للتنظيم حتى عام ٢٠٠٨). وظل أرباب العمل في القطاع الرسمي يتحملون تكاليف مستحقات الأمومة، مما حد من إقبال أصحاب الأعمال على توظيف الإناث. ويتعارض ذلك مع الاتجاه العالمي نحو

الرسم البياني ٣

نصيب متناقص

حصة الأجور في إجمالي الناتج المحلي سجلت تراجعا أسرع في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى.

(مؤشر حصة الأجور ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٨ = ١٠٠)

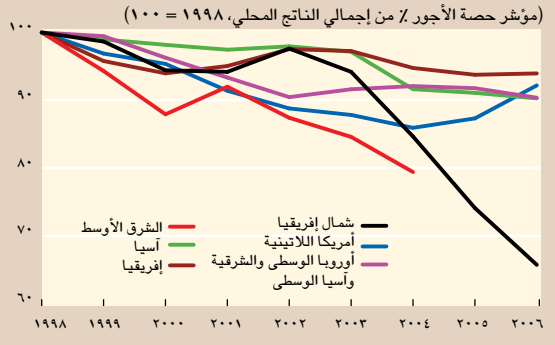

المصدر: المعهد الدولي للدراسات العمالية (٢٠١١).

تمويل مستحقات الأمومة عن طريق الضمان الاجتماعي بحيث تكون كل السيدات مشمولات بالتغطية. وكانت تأمينات البطالة شبه معدومة قبل عام ٢٠١٠ ـ حيث سجلت أدنى المستويات العالمية بعد إفريقيا جنوب الصحراء.

نحو عقد اجتماعي جديد

كانت نظرة العرب للمستقبل أكثر تشاؤماً في عام ٢٠١٠ مما كانت عليه في بداية الألفية. (انظر الشكل ٣–١٠ في تقرير ILO and UNDP, 2013) وعلى الرغم من انخفاض البطالة، فقد كانت توقعاتهم محدودة. ولم تكن مؤشرات السوق الإيجابية تعني الكثير لفئات السكان الكادحة التي تطمح إلى تغطية أبسط احتياجاتها اليومية من خلال وظائف منخفضة الجودة بأجور غير مجزية وتحصل على مستوى لا يذكر من الحماية الاجتماعية وتستبعد من المشاركة في الحوار المجتمعي.

ولم تكن أعداد الشباب أو سلوكياتهم أو تعليمهم هي التي حالت دون تحقيق نتائج أفضل في سوق العمل ونمو أسرع في الإنتاج. ولم يكن ذلك أيضاً بسبب تزايد أعداد الإناث في القوى العاملة. بل كان الأمر يرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية غير الصائبة التي فشلت في تهيئة مناخ تتكافأ فيه الفرص أمام القطاع الخاص، وحالت دون تحسين الإنتاجية، وخفضت سبل الحصول على الحماية الاجتماعية، وحرمت معظم المواطنين من جني ثمار النمو. ورغم أن النمو الاقتصادي لم يَخْلُ من فرص العمل الجديدة، فقد كانت الوظائف غير مجزية بالنسبة لكثير من العمال، مما اقترن بغياب الحوار المجتمعي فحال دون تحقيق النمو الشامل من خلال منهج تعاوني وتسبب في تزايد الشعور بعدم الأمان والغربة لدى المواطنين.

وإجمالاً، حققت الإصلاحات الداعمة للسوق بعض المنافع الإيجابية وأظهرت إمكانات القطاع الخاص، ولكنها لم تحقق معدلات النمو الاقتصادي ومستوى الثروة اللذين تحققا في مناطق أخرى من العالم خلال العقود الأخيرة.

وفي أعقاب الربيع العربي، يتعين على الدول العربية أن تحقق إنجازات أكثر بإمكانات أقل لتهدئة السخط الشعبي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. ولذلك فهي تحتاج إلى سياسات أكثر ترابطاً ودقة في التوجه إلى الأهداف توضع بالتشاور مع أصحاب الأعمال والعمال والمجتمع المدني. وقد رأينا عيوب السياسة التي تبدأ من أعلى إلى أسفل.

ومن المتوقع في السنوات القادمة أن يظل معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية من بين أدنى المعدلات في العالم، وأقل حتى من المعدلات السابقة على عام ٢٠١٠، ومن الانخفاض بحيث لا تكفي لتخفيض البطالة. ويجب أن تتجنب السياسات المستقبلية أخطاء الماضي، أي تطبيق نظريات لم تختبر وتجاهل قيود التنفيذ ووضع برامج للحماية الاجتماعية تفتقر إلى معايير اقتصادية واجتماعية واضحة، مع اقتران ذلك بممارسات مثل التخفيضات العشوائية في الإنفاق الحكومي وعدم التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً.

ما العمل؟

يحتاج العرب إلى نموذج جديد للتنمية يرتكز على العدالة الاجتماعية، نموذج يصنع الرخاء من خلال المساواة في الفرص وتحسين الإنتاجية وتوفير العمل الكريم، ويوسع نطاق الحماية الاجتماعية، ويشجع الحوار المجتمعي. ولا تعني الإصلاحات الداعمة للسوق أن تكون الأسواق غير خاضعة للتنظيم، بل إن تأثيرها الاجتماعي يجب أن يوضع في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن الإصلاحات المزمعة وكيفية تنفيذها. وتقوم الحكومات بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد. ويشير البنك الدولي في أحد تقاريره (Silva, Levin, and Morgandi, 2012) إلى أن «ثمانية على الأقل من بين كل ١٠ بالغين في مصر والأردن ولبنان وتونس يقولون إن حكوماتهم ينبغي أن تتحمل المسؤولية الأولى عن مساعدة الفقراء في بلدانهم.»

ويجب أن يكون النمو الاقتصادي متوازناً وقادراً على توليد وظائف وخدمات اجتماعية كافية تسمح للرجال والنساء وأسرهم بالحياة في أمن وكرامة. ويحتاج أصحاب الأعمال والمشتغلين بالعمل الحر إلى مناخ يكفل المنافسة العادلة لمزاولة أنشطة مشروعة تستهدف الربح، من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الاستثمارات الضخمة، وينبغي لهم الابتعاد عن أنواع الاستثمارات ذات العائد المالي السريع التي استفادت منها الصفوة صاحبة النفوذ واستبعد منها معظم

على الدول العربية أن تحقق إنجازات أكثر بإمكانات أقل لتهدئة السخط الشعبي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

المواطنين. وينبغي أن تستفيد الإصلاحات الاقتصادية المستقبلية استفادة كاملة من الإمكانات الهائلة لدى القطاع الخاص.

إن التركيز على الاقتصاد أولاً والسياسة لاحقاً لم يعد يصلح للعالم العربي؛ فالسياسة والاقتصاد يسيران جنباً إلى جنب. وينبغي أن يضمن صناع السياسات العدالة في اقتسام ثمار النمو الاقتصادي، عن طريق توسيع النطاق الذي تشمله الحماية الاجتماعية وزيادة فعاليتها. وينبغي دعم سياسات الاقتصاد الكلي ببرامج جيدة التصميم لسوق عمل نشطة وزيادة فرص الحصول على مستوى من التعليم والتدريب عالي الجودة لجميع فئات الدخل. كذلك تحتاج المنطقة احتياجاً عاجلاً إلى نظم معلومات حديثة وموثوقة ومستوى أفضل من التتبع الإحصائي وعمليات مراقبة وتقييم فعالة للسياسات والبرامج.

وعلى الدول العربية أن تنفض عنها بقايا النظام الاجتماعي والاقتصادي المتفسخ حتى تتحرك نحو النمو الاقتصادي الشامل. ويجب عليها أيضاً أن ترسي عقداً اجتماعياً جديداً باستخدام منهج تشاركي لتلبية تطلعات ملايين من الرجال والنساء الذين لن يقبلوا بأقل من ذلك، ومنهم رحمة رفعت. ■

ندى الناشف تشغل منصب المدير العام المساعد والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية في منظمة العمل الدولية. وزافيريس تزاناتوس هو مؤلف التقرير المشترك الذي يستند إليه هذا المقال والصادر عن منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان *"Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies"*.

المراجع:

International Institute of Labour Studies, 2011, World of Work Report: Making Markets for Jobs *(Geneva)*.

International Labour Organization (ILO) and United Nations Development Programme (UNDP), 2013, Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies *(Beirut)*.

Silva, Joana, Victoria Levin, and Matteo Morgandi, 2012, Inclusion and Resilience: The Way Forward for Social Safety Nets in The Middle East and North Africa *(Washington: World Bank)*.

World Bank, Investment Climate Assessment *reports (Washington, various years)*.